الفساد الإداري وإهمال المصلحة العامة في دوائر الدولة

م.م ورود جمعه مطر

المديرية العامة لتربية الرصافة الاولى

cpa.worood@gmail.com

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أنواع الفساد الاداري المتعلق بدوائر الدولة لمعالجته وتقديم الحلول، إذ يعد الفساد الاداري ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ، و أحد الظواهر المجتمعية التي يمكن رصدها في المجتمعات كافة ايّ كان موقعها الجغرافي أو العصر التاريخي الذي تعيشه وكذلك أياً كانت درجة نموها الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي ، وسواء في القطاع العام أم القطاع الخاص لتحقيق مكاسب شخصية له أو لأحد افراد عائلته أو لجهة معينة يعمل لحسابها . استعرضت الدراسة مفاهيم عديده منها النظام العام والمصلحة العامة واسباب وازدياد الفساد الاداري وعلاقته بالمجتمع وتأثيره على المصلحة العامة .

وخلصت الدراسة الى مسؤولية الموظفين من اصغر الى اعلى موظف ، وعليه يتم اعتماد أسلوب الحوار الفعال بين الموظفين ، وبمقابل التركيز على وضع العقوبات القانونية الرادعة ومعاينة المنحرفين إدارياً حتى يكونوا عبرة لغيرهم وردعا للمفسدين .

الكلمة الافتتاحية : الفساد ، الفساد الاداري، أسباب الفساد.

Abstract

This study aims to identify the types of administrative corruption related to state departments to deal with it and provide solutions, as administrative corruption is a widespread global phenomenon, and one of the societal phenomena that can be monitored in all societies, regardless of their geographical location or the historical era in which they live, as well as whatever the degree of their social development Or economic or cultural, and whether in the public sector or the private sector for personal gain for him or for a member of his family or for a specific entity works for him. The study reviewed many concepts, including the public order and the public interest, the causes and the increase in administrative

corruption and its relationship with society and its impact on the public interest .

The study concluded with the responsibility of the employees from the youngest to the highest employee, and accordingly an effective dialogue method is adopted between the employees, and in return for focusing on establishing deterrent legal penalties and punishing administrative delinquents so that they are a lesson to others and a deterrent to the corrupt.

keywords: Administrative Corruption, Corruption.

مقدمة

قال الله سبحانه تعالى من سورة المائدة الآية ٦٤ ((وَيَسْعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ))، يُعد الفساد متعدد الجوانب والمفاهيم وحسب الزاوية التي تنظر اليه عبرها، وهو أحد الظواهر المجتمعية التي يمكن رصدها في المجتمعات كافة اي كان موقعها الجغرافي أو العصر التاريخي الذي تعيشه وكذلك أياً كانت درجة نموها الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي .

وسواء في القطاع العام أم القطاع الخاص لتحقيق مكاسب شخصية له أو لأحد افراد عائلته أو لجهة معينة يعمل لحسابها، وهذا ما تأكد فعلا في اتفاقية الأمم المتحدة للعام ٢٠٠٣ (UNITED NATION CONVENTION AGAINST CORRUPTION , 2003).

الفساد الإداري (وهو أحد أنواع الفساد) مهما كانت درجة انتشاره مرفوضاً لأنه يمثل انتهاكاً صارخاً للقيم الأخلاقية والاجتماعية للفرد والمجتمع، وعندما ينتشر في مجتمع ما يعني هذا فساد تنظيم وقواعد ذلك المجتمع ويخرج عن وظيفته الاصلية فتختفي العناصر الموجبة كقيم العدل والتعاون والنزاهة والحرص على المصلحة المشتركة وتتغلب مصالح فئة على حساب عامة الناس(الجشعي، ٢٠١٤: ص ١٥) ، وعندما ينتشر في جسم دولة ما ليصل الى مؤسساتها العامة والخاصة وأيضاً قطاعاتها القضائية والتعليمية والاقتصادية... الخ ، بسبب قصور القوانين والتشريعات الرادعة وهشاشتها، فإنه يضعف من استقرارها لا محال .

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ على وفق الاحصائيات تعاضم ظاهرة الفساد الاداري واحد الاسباب الرئيسية وفرت البيئة المناسبة والملائمة لازدياد هذه المشكلة ، وعليه تكمن اهمية البحث

في اشتداد واستفحال وتضخم الدور السلبي الذي يلعبه الفساد بصورة عامة والفساد الإداري بصورة خاصة ومدى تأثيره على المصلحة العامة والمجتمع ، فالابتعاد عن الدين وقلة الوعي الديني وانعدام القيم الاخلاقية عند عدد من الناس هو ما اوصل هذه الظاهرة الى المرحلة المتقدمة التي نشهدها الان .

إن الآثار المدمرة والنتائج السلبية لتفشي هذه الظاهرة المقيتة تطال كل مقومات الحياة لعموم أبناء الشعب فتهدر الأموال والثروات والوقت والطاقات وتعرقل أداء المسؤولين وإنجاز الوظائف والخدمات وبالتالي تشكل منظومة تخريب وإفساد

وتسبب مزيدا من التأخير في عملية البناء والتقدم ليس على المستوى الاقتصادي والمالي فقط؛ بل في الحقل السياسي والاجتماعي والثقافي والفساد الإداري له آثار كبيرة على الدولة في كل قطاعاتها وبهذا له تأثير مباشر في خفض وتقليص نوعية الخدمة التي تقدمها الدولة للمواطن وهذا حتما ما سيؤدي إلى التأثير على حقوق الإنسان .

وأن من نتائج المصرة للفساد هي: تقويض ثقة الجمهور في الحكومة ، تولد خيارات اقتصادية خاطئة وتقيد قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات ، تجعل الفقراء يدفعون الثمن ، وتعرض استراتيجية الحكومة للنمو الموجه نحو القطاع الخاص .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بـ : -

١- ضعف وتلكؤ الاجهزة الادارية نتيجة الفساد السائد فيه وتأثيره على المجتمع والمقترن بظواهر متنوعة كالرشوة وعلاقات القرابة والوساطة والصداقة .

٢- الآثار المدمرة والنتائج السلبية لهذه الظاهرة والتي تطال كل مقومات الحياة والمتمثلة بهدر الأموال والثروات والوقت والطاقات وعرقلة أداء المسؤولين وإنجاز الوظائف والخدمات .

هدف البحث

- ١- الكشف عن اسباب ازدياد ظاهرة الفساد الاداري وتأثيره على المجتمع .
- ٢- الحاجة الملحة الى توعية الافراد بأن الوظيفة العامة واجب وطني مقدس وخدمة اجتماعية وأمانة عظيمة .

فرضية البحث

تأخير وتعطيل في كل بنود المؤسسات الحكومية بسبب ازدياد ظاهرة الفساد الاداري وانعكاسه على جميع مفاصل المجتمع .

مفاهيم لخدمة البحث

أولاً:- الفساد

عُرِف الفساد على ((إنه استثمار الوظيفة العامة من خلال اجبار المراجعين على دفع الاموال او الهدايا العينية اوغير العينية للموظف لإنجاز معاملاتهم))(عبود، ٢٠٠٨:ص١٥).
وعرّف ايضاً ((هو إساءة استعمال السلطة العامة او الوظيفة العامة للكسب الخاص)) (السكرانه ، ٢٠١١: ص ١٩) .

عندما لم تورد تعريفاً محددًا للفساد انصرف اغلب الباحثين والكاثيين الى الاشارة إليه من خلال بيان الحالات التي يتحقق فيها الفساد عن طريق ممارسات فعلية على ارض الواقع ومن ثم القيام بتجريم هذه الممارسات وهي الرشوة والمحسوبية واقصاء الكفاءات واستغلال الممتلكات العامة والواسطة (اذ يعد من اكبر عنوانين الفساد) بجميع وجودها وفي القطاعين العام والخاص والاختلاس بجميع وجوده والمتاجرة بالنقود وإساءة استغلال الوظيفة وتبييض الاموال والكسب غير المشروع وغيرها من صور الفساد الاخرى (الباحث) .

ثانياً :- الفساد الاداري

الفساد الإداري هو حصيلة الاتجاهات والانماط السلوكية ليس فقط في الهياكل الإدارية بل في المجال الاجتماعي ككل وفي النمط الحضاري وفي قلوب وعقول الموظفين المدنيين والمواطنين على حد سواء (السكرانه ، مصدر سابق : ص ٢٣).

وهو جميع المحاولات التي يقوم بها المديرون والعاملون يضعون من خلالها مصلحتهم الخاصة غير المشروعة فوق المصلحة العامة ، متجاوزين القيم التي تعهدوا بأحترامها وخدمتها والعمل على تطبيقها (الغالبى والعامري ، ٢٠١٠ : ٣٥٢).

وهو استغلال موظفي الدولة لمواقع عملهم وصلاحياتهم للحصول على كسب غير مشروع أو منافع ومآرب شخصية يتعذر تحقيقها بطرق مشروعة (يوسف واخرون ، ٢٠٠٦ : ص ٣) أو خدمة مجموعة من الأشخاص للحصول على مقابل مادي ، ويُعرف أيضاً، بأنه: الاستخدام السيئ للوظيفة، وعدم تطبيقها بأسلوب مناسب، ولا يعتمد الفساد الإداري على وظيفة معينة، بل على طبيعة الشخص الذي يقبل الحافز نحو الفساد، ويرتبط عادةً بقبول الرشوة، وهي عبارة عن مقابل يحصل عليه الشخص لإتمام عمل ما دون وجه حق، أي بالاحتيال على قوانين العمل من أجل تمرير شيء ما، يحقق مصلحة لفرد، أو مجموعة من الأفراد، على حساب أفراد آخرين.

ومما سبق فإن الفساد الإداري ظاهرة سلبية تنفشي داخل الاجهزة الادارية له أشكال عديدة تتحدد تلك الأشكال نتيجة للثقافة السائدة في المجتمع والمنظمة والنظام القيمي وتقرن بمظاهر متنوعة كالرشوة وعلاقات القرابة والوساطة والصدقة ، تنشأ بفعل مسببات مختلفة هدفها الاساس وغايتها الرئيسية إحداث انحراف في المسار الصحيح للجهاز الاداري لتحقيق اهداف غير مشروعة فردية او جماعية (السكرانه ، مصدر سابق : ٢٣) .

ثالثاً :- مفهوم الموظف العام او من في حكمه

لا يقتصر مدلول الموظف العام بالنسبة لجريمة الرشوة عند المفهوم الضيق له في القانون الإداري ، والذي يعني كل شخص يعهد اليه على وجه قانوني بأداء عمل دائم في خدمة مرفق عام ، تديره الدولة او احد الاشخاص المعنوية العامة إدارة مباشرة ، بل امتد هذا المدلول ليشمل أشخاص آخرين ليسوا بموظفين عموميين ، عدّهم في حكم الموظف العام ، استخدم العمل الوظيفي للإتجار ، فأخل بنزاهة وظيفته والثقة بالدولة ، فالموظف الذي يطلب الرشوة لموظف

آخر يعد فاعلاً للرشوة وليس مجرد شريك فيها (منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ٢٠١٠).

رابعاً :- الرشوة

وهو سلوك اجتماعي غير سوي قد يلجأ اليه الفرد او الجماعة كوسيلة لتحقيق غايات لا يستطيع الوصول اليها بالوسائل المشروعة او بالطرائق التنافسية المتعارف عليها (منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ، ٢٠١٠ : ص ٥٥).

وتعني الرشوة التفرقة الظالمة بين المواطنين ، فمن يدفع المقابل تؤدي لمصلحته الأعمال الوظيفية ، ومن لا يستطيع أو لا يريد ذلك تهدر مصالحه ، وهذا السلوك من جانب الموظف المرتشي يضعف من ثقة الناس في نزاهة الدولة وموضوعيتها (سلامه، ١٩٨٢ : ص ١٠٠).

خامساً :- النظام العام والمصلحة العامة

لقد تطرق المؤلفون والكتاب الى هذين المفهومين والعلاقة بينها ويرى الكثير منهم انه لا يوجد إختلاف حقيقي بينها ، ولكن صحيح ان المفهومين يدوران في فلك واحد ، لكن مفهوم المصلحة العامة اوسع نطاقاً من النظام العام ، إذ ان

النظام العام فكرة ضابطة ، هدفها كفالة امن الدولة وطمأنينة افرادها وتوافر السكينة التي يجب أن تسود المجتمع ، ولقد لازمت هذه المهمة المجتمعات منذ بدء تكوينها على درجات واشكال مختلفة .

اما المصلحة العامة فهي فكرة أعم واشمل من فكرة النظام العام ، إذ ترتبط بزهو الحياة الاجتماعية وبحياة الافراد في المجتمع ، لذلك فنطاق تدخل الدولة لتحقيق الصالح العام اوسع من نطاق تدخلها للمحافظة على النظام العام (ابو الخير ، ٢٠٠٨ : ص ١٨٢-١٨٣).

سمات الفساد الاداري

١- اشتراك اكثر من طرف في ممارسة الفساد الاداري .

٢- السرية التامة في ممارسة الفساد الاداري .

- ٣- يجسد الفساد الاداري المصالح المشتركة والمنافع التبادلية لمرتكبيه .
- ٤- يعبر الفساد الاداري عن اتفاق بين ارادتي صانع القرار ومرتكبي الفساد الذين يضغطون على الطرف الاول لإصدار قرارات محددة تخدم مصالحهم الشخصية (الشريف ، ٢٠٠٤ : ص ٤٢-٤٣) .

أسباب تكشف وازدياد الفساد الاداري وتأثيره على المصلحة العامة

السؤال هنا ، لماذا يحظى الفساد الآن باهتمام جدي ، "هناك إدراك واسع الانتشار بأن مستوى الفساد وانتشاره ليس أكبر بكثير فحسب ، بل قد يزداد أيضاً" (Harris-White, and White 1996:1) . وهناك اسباب عديدة منها :

١- اسباب تربوية وسلوكية : عدم الاهتمام بغرس القيم والاخلاق الدينية في نفوس الاطفال مما يؤدي الى سلوكيات غير جيدة بقبول الرشوة وعدم المسؤولية وعدم احترام القانون (السكرانه ، مصدر سابق : ص ٢٧) ، وبالتالي سوء التنشئة الاجتماعية للموظف او المسؤول الاداري وفساد اخلاقه وقيمه الاجتماعية بشكل عام (www.3lforat.com) .

وحين يرى الاخلاقيون ان الفساد "ظاهرة غير أخلاقية " تحتوي على مجموعة من الانحرافات عن المعايير الاخلاقية للمجتمع ، مما تسبب في فقدان الاحترام والثقة في السلطة المنشأة حسب الأصول (Gould, 1991:468).

٢- سوء اختيار الأشخاص للمناصب والمسؤوليات العامة : أي عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ولعل من اسباب ذلك عدم وجود اليات منظمة ودقيقة تحدد مواصفات الشخص المتقدم لشغل المنصب او الوظيفة، ناهيك عن الاسباب الاخرى التي تضع الشخص غير الكفاء لمنصب عام يتحكم فيه بمصائر الناس لا لاستحقاق بل لأسباب اجتماعية وسياسية (جاسم، ٢٠٠٩) ، وتتمثل ايضاً في رعاية الاقارب والمعارف وتفضيلهم في مجال التعيين (عبود، ٢٠١٠:ص١٢٣) ، اي خطأ المسؤول الاداري الاعلى في تعيين هؤلاء الموظفين في موقع المسؤولية واتخاذ القرار (الطائي ، ٢٠١٠ : ص ٣٢) فإن ذلك ينعكس سلبيا على الاداء الوظيفي لجميع المناصب الادارية

في الدولة العراقية واضر بسمعة الدولة وهيتها وان هذا الاداء كان بالنتيجة مضرًا بمصالح الدولة والمواطنين مع (ساهر: www.hrdiscussion.com).

٣- التوسع الكمي في التعيين دون الاهتمام بالنوع : وابرز الاسباب الداعية الى ذلك (اذا احسنا الظن بالسياسيين) هو الرغبة في تشغيل اكبر عدد من العاطلين عن العمل، دون دراسة حقيقية لخطر هذه الخطوة على الاقتصاد الوطني يقابلها اهمال وتغيب وتهميش الكفاءات.

٤- ضعف اجهزة الدولة الرقابية (الدور الرقابي على الأعمال) : يظهر الفساد في حالة ضعف الدور الرقابي و عدم القدرة على ممارسته ، وعدم تطبيق القانون بالإضافة الى عدم تفعيل صلاحيات الأجهزة الرقابية على أعمال الجهاز التنفيذي ومحاسبة المقصر على المخالفين وضعف المسؤولية الإدارية عن الأعمال الموكلة لها أو المحاسبة عليها ، والقصور الحاد في استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في نظم الرقابة (جواد ، ٢٠١٣ : ص ٤) .

٥- عدم وجود نظام رادع لمحاسبة المفسدين : بل التهاون مع المقصرين والتستر عليهم . وقد قيل سابقا (من امن العقاب اساء الأدب) . لذا يشعر الفاسد ان لا محاسبة تنتظره ولا رقيب يردعه في غياب الضمير . وفي احيان كثيرة تكون اقصى العقوبة هي الطرد من الوظيفة بعد ان يكون سرق او اختلاس ما يكفيه ويكفي ذريته من اموال الشعب ويهرب الى احدى دول المنطقة ليعيش في شقته الفاخرة قبل ان يحال الى القضاء . هذا اذا لم يستطع زملاؤه الاخرون تزوير الاوراق وعرقلة الاجراءات وايقافها (موسى، ٢٠١٤:ص٧) .

٦- عدم اكتمال البناء المؤسسي واطار القانوني للدولة : لأنّ الدولة العراقية المريضة ، في حالة انتقال من مرحلة الى مرحلة اخرى تختلف كلياً عن سابقتها ، وهذا من شأنه ان يترك الكثير من الثغرات امام ضعاف النفوس ولا سيما ان المراحل الانتقالية تغري النفوس الوضع مرتبكا والدولة في طور البناء ما زالت غير قوية ولم تحكم قبضتها بعد وأعداؤها كثر ، والفرصة قصيرة تمر مر السحاب وعلى الفاسد ان ينتهزها ويشبع نفسه قبل انقضاء شهر عسله وخروجه من المنصب (جاسم، ٢٠٠٩).

٧- تردى الخدمات وقلة المؤسسات والمرافق العامة التي تخدم المواطنين : وهذا من أكثر الأشياء والتي تسبب استياء المواطنين بصورة عامة ، فالمواطن الذي يرى انه لا ينال استحقاقاته ، ولا تشعره الدولة بانها مهمته به وتقدم الخدمات له ، سيلجأ الى اية وسيلة ممكنة (بغض النظر عن مشروعيتها) في سبيل استرجاع حقه المغتصب من قبل المسؤولين الفاسدين ، فما يهمله هو حصوله على حقه ، بل وصل الامر ببعض المواطنين الى تخريب وإتلاف الممتلكات العامة ، لأنه يشعر بانها ليست له ولا للآخرين ، وانما يراها ملكا للشخص المسؤول الفاسد مادام محروما من خدماتها فيظن المواطن البسيط انه بذلك يغيظ المسؤول الفاسد ويملىء قلبه قبحا (موسى، مصدر سابق:ص٧) .

٨- أسباب اقتصادية : يعاني أكثر الموظفين - خصوصا في الدول النامية - من نقص كبير في الرواتب والامتيازات ، وضعف المستوى المادي للوظيفة الحكومية فضلا عن عدم كفاية نظام الحوافز المادية والمعنوية المعمول بها (عبد الرحمن، ٢٠٠٧:ص٥٥) ما يعني عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات المعيشة ومن هنا يجد الموظف نفسه مضطراً لتقبل الهدية (الرشوة) من المواطنين ليسد بها النقص المادي الناتج عن ضعف الرواتب (موسى، مصدر سابق: ص٧).

٩- ضعف الأمانة : وقد بين النبي عليه الصلاة والسلام عِظَم الأمانة في قوله عليه الصلاة والسلام: «أول ما تفقدون من دينكم الأمانة وآخر ما تفقدون الصلاة» وعِظَمَ الله عز وجل شأن الأمانة، فبين أنه عرضها على السماوات والأرض فأبين أن يحملنها كما في قوله: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [سورة الأحزاب : الآية ٧٢]، فضعف الأمانة عند الشخص يجعله يستهين بهذا الأمر ويقع فيه (الباحث) .

١٠- ومن أسباب الفساد الإداري أيضا الطمع، فكثير من النفوس عندها قبول للطمع، والنبي عليه الصلاة والسلام قد قال «لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لِابْتِغَى تَالِثًا، وَلَا يَمَلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتَوَبُّ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ»، فتجد الطمع ماثلا بين عينيه وظاهراً، وإذا طمع الإنسان فيما يحق له فهذا مشروع وليس بالطمع المنهي عنه، وأما إذا طمع الإنسان فيما ليس له، وأراد التكثر والتشبع بما ليس له، فهذا كلابس

ثوبي زور كما قال ﷺ: «الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَّاسٍ ثَوْبِي زُورٍ» فوجود الطمع في كثير من النفوس يعد سببا في الوقوع في الفساد الإداري، ويكون هذا سبباً من أسباب وجوده وانتشاره في الأمة، هذه هي أسباب الفساد الإداري ولعلها أظهرها وأهمها (الباحث) .

١١- وأخيراً وليس آخراً الفوضى الإدارية وسوء التخطيط والروتين الملل القاتل وكثرة القنوات التي تمر بها المعاملات وغياب الشفافية مما يؤدي الى بروز الفساد في احدها على الاقل (الباحث) .

الخلاصة يؤدي الفساد إلى نمو فئة متنفذة وثرية في المجتمع، مع ارتفاع حالات الفقر، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الطبقة في المجتمع ، وبالتالي هجرة الكثير من الكفاءات الوطنية ، وعدم القدرة على جذبهم ، مما يؤدي إلى إضعاف التنمية ، وفقدان ثقة الطبقة المتعلمة في المجتمع .

قدسية الوظيفة العامة وعلاقتها بالمجتمع

تنشط المؤسسة في قلب المجتمع ، وتعبير عن تضامنها مع المجتمع الذي يستضيفها، وتقوم بأنشطة ثقافية وخيرية (حبيب وبولس ، ٢٠١٠: ص ٤٩) .

لقد ذكر العديد من الكتاب والباحثين بأن أي مؤسسة أو جهاز اداري للدولة هو هيئات واجهزة تضم عدد كبير من العاملين فيها منتظمين فيها وفقاً لترتيب متناسق ويندرج الجميع في درجات السلم الوظيفي فهناك من هم في اسفل السلم وهناك من هم في اعلى السلم الوظيفي، الذي في اسفل يرتفع نحو قمة السلم بمؤهلاته وخبراته المميّزة وببذله جهود كبيرة ترفعه للأعلى بشكل طبيعي ودون اي تشوية للشكل المنتظم الجميل للسلم الوظيفي فيتسابق الجميع لتطوير انفسهم دراسياً وكسب خبرات وبذل جهود اكبر وتتحول الوظيفة العامة الى حلبة سباق ايجابي يتسابق الجميع لبذل جهود اكبر بجودة افضل للتقني والتقدم الى قمة السلم الوظيفي .

وعليه فالوظيفة العامة واجب وطني مقدس وخدمة اجتماعية وأمانة عظيمة القدر تشرف كل من يؤديها ، ذلك أن خدمة ابناء الشعب وتسهيل امورهم ومساعدتهم بإخلاص شرف كبير ، ولكنها ليست امتيازاً لمن يلتحق بها أو تفضلاً على الجماهير ، فخدمة المواطن واجب يفرضه

القانون ويحاسبه اذا اخل به ، وقد نص عليه قانون العقوبات العراقي وكذلك قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ (عبود ، ٢٠٠٨ : ص ٣٩) .

وأن من عناصر الرفق في العمل تحسين حاجات المراجعين ، وعلى الموظف ان يستشعر المسؤولية وان يتصف بالعدل والصدق والامانة والبعد عن غش الرعية فالموظف العام في الاسلام مؤتمن على وظيفته من واجبات ومسؤوليات، قال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيَهُ اللَّهُ رَعِيَّةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ" (الباحث) .

وخلاصة ما سبق فإن مفهوم الانضباط الوظيفي هو :-

- ١- التزام الموظف بواجبات ومسؤوليات الوظيفة المكلف بها.
- ٢- وجود قواعد ولوائح محددة مسبقاً يجب على الموظف أن يلتزم بها.
- ٣- المحافظة على وقت العمل واستغلاله في إنجاز المهام.
- ٤- أن يكون الموظف قدوة لزملائه من حيث السلوك الجيد.

وأن نتائج عدم الانضباط هي :-

- ١- ضعف الإنتاجية.
- ٢- إهدار الموارد (المادية والتقنية، والبشرية، الوقت).
- ٣- ضعف الثقة في الإدارة ومنسوبيها.
- ٤- زيادة التكلفة.
- ٥- عدم إتقان العمل.
- ٦- بيئة عمل متفككة ومحبطة.

وأن التعامل مع الجمهور يجب أن يكون :-

- ١- بأحترام حقوق ومصالح الجمهور .
- ٢- الحيادية بتقديم المعلومات لجميع الفئات بدقة وسرعة وأمانة .

٣- التعامل بسرية تامة مع المعلومات الشخصية للأفراد وعدم القيام بعمل يؤثر سلباً على ثقة الجمهور.

وختاماً أصبح موضوع اخلاقيات الاعمال موضوعاً حساساً وضرورياً وليس فقط في الاعمال الادارية أو التجارية أو المالية أو الاقتصادية ، وانما ايضاً اجتماعية ، ثقافية ، ايمانية ، وقانونية ، فأفردت له المؤتمرات والندوات وحلقات العمل (حبيب وبولس ، ٢٠١٠ : ص ٢٨) .

ولعل مشاركة الفرد و المجتمع في مواجهة الفساد من الحريات المقدسة فيكون لهم ان يعمدوا الى الحد من ظواهر تؤثر سلباً في المصلحة العامة وتدفع بهم الى وضع اقتصادي واجتماعي افضل (الاسدي ، ٢٠١٠ : ص ٧) .

أشكال الفساد الإداري:

للفساد الإداري أشكال عديدة و كما جاء في تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة حيث تم تحديد ثلاثة أشكال رئيسة للفساد الإداري يتضمن كل منها ثلاث ممارسات فرعية وكما هي موضحة في أدناه .

أولاً : وفقاً للحجم :

١- الفساد الصغير (فساد الدرجات الوظيفية الدنيا)

وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوى من الآخرين (رشيد ، ٢٠١١ : ص ٢٨) ، ويذكر استاذ الاقتصاد الدكتور محمود عبد الفضل على أن الفساد الصغير هو وضع اليد على المال العام والحصول على مبالغ متقدمة للأبناء والاصهار والاقارب في الجهاز الوظيفي ، وفي القطاع العام والخاص (الجشعبي ، ٢٠١٤ : ص ٣٤) .

٢- الفساد الكبير (فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين)

والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو أكبر وأخطر من الفساد الصغير لتكليفه الدولة بمبالغ ضخمة (الجشعي ، مصدر سابق : ص ٣٤) .

ثانياً : وفقاً للممارسة :-

يأخذ الأشكال الآتية :

١- سوء استعمال الروتين :

إن تعقيد الإجراءات الإدارية وسوء استعمال الروتين قد يدفع ببعض المواطنين إلى توظيف الأساليب غير المشروعة من أجل الحصول على خدمة ما أو انجاز بأقل جهد أو كلفة .

٢- الممارسة غير الآمنة للصلاحيات :

إن الممارسة غير الآمنة للصلاحيات الممنوحة للموظف في الجهاز الإداري قد تدفع به إلى منح الامتيازات والتسهيلات لبعض المواطنين وحرمان بعض الآخرين منها دون الاستناد إلى أسس وقواعد موضوعية أو إلى سياسة معينة.

٣- ممارسات مخالفة للقانون :

وقد يرجع إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل ، وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الاحيان ، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون او الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين (السكرانه ، مصدر سابق : ص ٢٧) و (بحر ، ٢٠١١ : ص ١٢) .

ثالثاً : وفقاً للغرض :

فيأخذ الأشكال الآتية والذي ركزت عليه الندوة التي عقدها دائرة التعاون الفني للتنمية بالأمم المتحدة (مهدي : ص ٤-٥-٦) :

١- الفساد الناتج عن استعمال الموارد العامة لتحقيق أهداف شخصية ومثال على ذلك :

- أ- التزوير في تقدير الضرائب وتحصيلها .
 ب- إقامة مشروعات وهمية .
 ت- التدخل في مجرى العدالة .
- ٢- الفساد الناتج عن خدمة الأقارب والأصدقاء ومثال على ذلك :
 أ- انتهاك الإجراءات المتبعة لتحقيق مصلحة شخصية .
 ب- التغاضي عن الأنشطة غير القانونية لصالح الأقارب والأصدقاء .
 ت- تقديم تسهيلات غير مشروعة .
- ٣- الفساد الناتج عن السرقة العامة ومثال على ذلك :
 أ- التلاعب بالأسعار .
 ب- التلاعب بالرواتب والأجور .
 ت- التلاعب بنظم الحوافز والمكافآت .

ولخدمة البحث قام الباحث بعمل استبانة وتوزيعها على عينة من المراجعين وبعض الموظفين العاملين في القطاع الحكومي والذي بلغ عددهم سبع وتسعون شخص، تناولت مجموعة من الاسئلة عن الفساد وتأثيره على المواطن والمصلحة العامة وكانت الاجابة مختصرة بكلمة نعم او كلا ، واليكم نتائجها :

نسبة الاجابة		الاسئلة
كلا	نعم	
%٥	%٩٥	- غياب الالتزام الديني والاخلاقي
%٣٩	%٦٢	- مسؤولية الفساد الاداري تقع على الموظف الصغير
%١٥	%٨٥	- مسؤولية الفساد الاداري تقع على المسؤول الاعلى في الوظيفة
		- عدم احترام الوقت والعمل

١٢%	٨٨%	- التهرب من الامضاءات والتوقيع لعدم تحمل المسؤولية
٢٥%	٧٥%	- هناك محسوبية في تقديم الخدمات وتسهيل الامور لدى الموظف
١,٥%	٩٨,٥%	- روتين في سير اجراءات المعاملات
صفر	١٠٠%	- الرشوة مقابل تسهيل اجراء المعاملات او تقديم الخدمات
٥%	٩٥%	

قد لا يحتاج الجدول اعلاه الى تفسير لأن الاجابات جاءت واضحة وصريحة ومفهومة قدر الامكان ، بعض الاجابات التي جاءت بحقل (كلا) كانت اغلبها من الموظفين العاملين بالقطاع الحكومي ، إذ يوضح الجدول ان افة الفساد باتت مثل دودة (الارضة) تتخر بالمجتمع وتسيطر عليه ، وفروعه ودهاليزه عميقة ، وجاءت الاجابات لتؤكد الحاجة الى معالجة هذه الآفة والابتعاد من انتشارها .

بعض الطرائق لمكافحة الفساد بصفة عامة والفساد الاداري بصفة خاصة

- بما أنّ اسباب تقشي الفساد كثيرة جداً الا ان طرائق معالجتها لا تقل عنها ، ويجب أن يشارك بها عدد من الاطراف وعلى رأس القائمة الحكومة والشعب والمؤسسات الدينية والتنظيمية والاحزاب والاعلام بالدرجة الاساس ايضاً من عبر المساحة التي يعمل بها . كما ان مكافحة الفساد دليل قوة الدولة وسلطة الحكم وهو مطلوب على المستوى الوطني (غانم :ص ١٠٧).
- إذ نستطيع من خلال الاعلام وبسهولة التأثير على تصرفات الآخرين وتوجيهها حسبما نريد. كذلك قال (جي. ايلويل): ما يجب أن تعمل به الدعاية هو تحفيز الإنسان إلى أن يفكر كما تريده هي لا أن تذكر ما يريد سماعه أو معرفته. والإعلام قادر على فعل ذلك ولكنه ما زال خاملاً لدرجة أنه لا يتذكر يوم التاسع من كانون الأول الذي اتخذته الأمم المتحدة يوماً عالمياً لمكافحة الفساد في العالم إذ لم نجد ولو إشارة بسيطة لهذا اليوم في الصحف والفضائيات والإذاعات العراقية ، فتقع على وسائل الاعلام مسؤولية كبيرة في

مكافحة قضايا الفساد والعمل على معالجتها والحد من انتشارها في المجتمع ليصل الى حالة من الرقي (عواد ، ٢٠٠٦:ص ٢١٦) كما يقول محمد أركون :

((للتصدي للفساد يجب ان نبدأ بأسبابه الجذرية عبر تغيير المفاهيم الشائعة لدى الناس حول إهدار المال العام والوساطة وإضاعة الوقت)) .

الاستنتاجات

- هناك مبادئ عامة تحكم واجبات الموظف العام وان اي خروج للموظف العام عن هذه الواجبات او اخلاله بالتزاماته وواجباته يعدُّ عملا من اعمال الفساد يعرض نفسه للمسؤولية التأديبية من جانب دائرته التي يعمل بها .
- أن فرصة زيادة الفساد الاداري في المجتمع تقع على عاتق الموظف مهما كان منصبه الاداري من اصغر موظف الى اعلى المراتب في السلم الوظيفي ومن اول يوم له في الوظيفة .
- للفساد اثار تحول دون التطور الوظيفي مثل اللامبالاة ، وعدم إبداء الرأي ، وعدم الميل إلى التجديد والتطوير والابتكار ، والعزوف عن المشاركة في اتخاذ القرارات ، والانعزالية ، وعدم الرغبة في التعاون ، وعدم تشجيع العمل الجماعي، وعدم تحمل المسؤولية .
- يؤدي الفساد إلى زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وغيرها ، ويسهم في انعدام المهنية في العمل وعدم المسؤولية لدى الأفراد في المجتمع .
- ينطوي على الفساد زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل : التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية ، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه رصد بعض الآثار .
- يؤدي الفساد الى انعدام هيبة القانون لعدم وجود رادع حقيقي ، وإشاعة ثقافات فاسدة دخيلة على المجتمع .
- يؤدي الفساد الاداري الى انخفاض كفاءة الادارة في تقديم الخدمات وزيادة الانتاج والمتمثل شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين ومرض استعمال السلطة الوظيفية

على غير وجهها الصحيح (المحسوبية) كتقديم الخدمات الشخصية وتسهيل الأمور وتجاوز مفاهيم العدالة الموضوعية .

- الوساطة ،شكل من اشكال الفساد فيستعمل بعض الموظفين الوساطة شكلاً من أشكال تبادل المصالح .
- ولا ننسى أن للموظف حقوق مثلما عليه واجبات وظيفية، والالتزام بها عملاً وقولاً، يجعلان مسألة الإضرار بالموظف مسألة صعبة حتى لا يصبح بعضنا ضحية استغلال لسوء أخلاق من له سلطة عليه في دائرة عمله. لذلك يجب على الموظف الوعي قانونياً، ولاسيما في ما يتعلق بشقّ العمل، لمعرفة حقوقه، وما يجب عليه من الواجبات . وإن معرفة حدود الحقوق والواجبات الوظيفية، ومعرفة إجراءات التحقيق في الجرائم الإدارية والجهة المعنية بذلك، والجهة القضائية المعنية كذلك بنظر القضايا، هذا الوعي المقرون بالتطبيق يحد كثيراً من العبث الإداري عند أصحاب النفوس الضعيفة.

التوصيات

- ❖ التركيز على وضع العقوبات القانونية الرادعة ومعاقبة المنحرفين إدارياً حتى يكونوا عبرة لغيرهم وردعا للمفسدين .
- ❖ الاعتماد على أسلوب الحوار الفعال بين الموظفين، ومجلس الإدارة، من خلال السماع لأرائهم، والمشكلات التي تواجههم في العمل .
- ❖ إقرار قانون أخلاق المهنة في شتى الوظائف والقطاعات وأن تكون الأمانة والكفاءة والعدالة الأسس الرئيسية عند اختيار شاغلي المناصب الإدارية والموظفين ، نطمح الى قيام دورات إدارية تثقيفية تربوية ويخصص جانب منهن للتذكير بالقيم الدينية والأخلاقية.

❖ تحسين ظروف العاملين بما يحقق لهم الكفاية، ويدراً عنهم الوقوع في الفساد وأسبابه. فضلاً عن ما بعد الوظيفة من احالة على التقاعد برواتب تتناسب مع خدمة الموظف ومع تحصيله العلمي أي شهادته الدراسية .

خلاصة الكلام :

- إن مفاهيم الخير والشر مرتبطة بالطبيعة الإنسانية وتبقى التوصية الأهم هي الرقابة الذاتية التي تقوم عليها مبادئ الأخلاق .
- غرس وزرعها القيم الجوهرية واحترام القانون وتكريس مفهوم المواطنة وثقافة حقوق الإنسان واحترامها بشكل طبيعي وتلقائي من خلال دورات تربوية تثقيفية مستمرة . وتوفر عناصر الدعم لها، من نظم رسمية، وصحافة وإعلام، ومجتمع محلي، يشكل محطات للوثوب والرقي والريادية، والنتيجة إنسان كريم يبني الوطن، ونظم راشدة مسؤولة تضمن له حقوقه.
- الفساد آفة تدمر النفس البشرية وتهدم القيم والأخلاق ناهيك عما يسببه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير اقتصاد البلد وبالتالي فشل الدول بمواجهة تحديات المستقبل .
- ولا ننسى أن للموظف حقوق مثلما عليه واجبات وظيفية، والالتزام بها عملاً وقولاً، يجعلان مسألة الإضرار بالموظف مسألة صعبة حتى لا يصبح بعضنا ضحية استغلال لسوء أخلاق من له سلطة عليه في دائرة عمله. لذلك يجب على الموظف الوعي قانونياً، ولاسيما في ما يتعلق بشقّ العمل، لمعرفة حقوقه، وما يجب عليه من الواجبات . إن معرفة حدود الحقوق والواجبات الوظيفية، ومعرفة إجراءات التحقيق في الجرائم الإدارية والجهة المعنية بذلك، والجهة القضائية المعنية كذلك بنظر القضايا، هذا الوعي المقرون بالتطبيق يحد كثيراً من العبث الإداري عند أصحاب النفوس الضعيفة.

ختاماً لا يخفى على الجميع أنه مع سرعة العجلة الحياتية والتطور وكثرة المهام واتساع نطاقها في عصرنا الحديث ظهرت أشكال وأساليب جديدة من سوء استعمال السلطة واستغلال النفوذ يصعب على المتضررين منها اثباتها بسهولة ، مما يعكر صفو العلاقات والأمن الوظيفي

ويضعف الإحساس بالانتماء والعطاء والإنتاجية وينشر الفساد ويضيع الحقوق، ولذلك نناشد كل موظف بيده سلطة مهما كان نوعها أو حجمها أن يضع نصب عينيه أن استعمال الأساليب التي تندرج تحت عنوان «سوء استخدام السلطة واستغلال النفوذ» والتي نهى عنها ديننا قبل الأنظمة والقوانين، أن يتقي الله في نفسه وفي الآخرين، حتى لا يناله غضب الله ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم بالمشقة، إذ قال: «اللهم من ولي من أممي شيئاً فرفق بهم فأرفق به، ومن ولي من أممي شيئاً فشق عليهم فأشقق عليه».

واخيراً اعجبني قول الكاتب احمد محمد بأن ((الحل البسيط والنهائي لمثل هذه الظاهرة السيئة وسواها يبدأ بنا وينتهي بنا، نحن من إحداث الخلل في نسيج مجتمعنا، ونحن من نستطيع أن ننسج خيوطه ونُحيكه ليكون أجمل عباءة تُفاخر بها العالم، بدلاً من الخرقه البالية التي جعلناها على حالها. نحن كأبناء سيدنا يعقوب، رمينا أخونا في البئر ورجعنا نبكي ونتهم الذئب. كلنا يتهم الدولة والفساد، حتى الفساد يا إخواني بريءٌ منّا براءة الذئب من دم ابن يعقوب)) .

من خلال ما تقدم نلاحظ كل العوامل المتعلقة بالجهاز الإداري ومقدار تأثيرها على المصلحة العامة، لأن الفساد يؤدي الى حرمان المواطنين من حياة رغيدة وهو ابسط متطلباتهم، وهذا البحث هو جزء صغير من بحوث كثيرة قدمت بهذا الجانب نتمنى معالجة هذه الآفة لترتقي بهذا البلد ونجعله في سياق البلدان الاخرى بل وأحسن منها، خصوصاً بعد ان اصبحت بغداد من بين أسوأ المدن من ناحية مستوى المعيشة حسب التسلسل العالمي المنشور .

المصادر

اولاً : المصادر العربية

القرآن الكريم

سورة المائدة الآية ٦٤ .

سورة الأحزاب الآية ٧٢ .

ثانياً : الكتب العلمية

(١) الجشعمي ، حيدر علي عبدالله ، الفساد والنزاهة في العراق - بغداد الطبعة الاولى ٢٠١٤ :

ص ١٥ ، ص ٣٤ .

(٢) السكارنه ، د. بلال خلف ، الفساد الاداري . دار وائل للنشر والتوزيع . الطبعة الاولى ٢٠١١

: ص ١٩ ، ص ٢٣ ، ص ٢٧

(٣) ابو الخير ، د. عادل سعيد محمد ، البوليس الاداري . دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية .

٢٠٠٨ : ص ١٨٢ . ١٨٣ .

(٤) الغالبي و العامري، طاهر و صالح ، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال . دار وائل .

عمان ٢٠١٠ . ص ٣٥٢ .

(٥) الشريف ، طلال بن مسلط ، ظاهرة الفساد الاداري وأثرها على الاجهزة الادارية - مجلة

جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والادارة السعودية ٢٠٠٤ - العدد ٢ : ص ٤٢ . ٤٣) .

(٦) حبيب ، د. كميل - و بولس ، د. جان ، الاعمال الادارية والاقتصادية في عالم متغير -

المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس - لبنان ، طبعة ثانية ، ٢٠١٠ : ص ٤٩ .

(٧) عبود ، د. سالم عبود ، ظاهرة الفساد الاداري والمالي - دراسة في اشكالية الاصلاح

الادارية والتنمية - المكتبة الوطنية - العراق - بغداد، ٢٠٠٨ : ص ١٥ .

(٨) غانم ، د. حافظ ، المعاهدات ، مطبعة النهضة العربية - مصر ، القاهرة ، بدون سنة طبع

: ص ١٠٧ .

(٩) سلامة ، د. مأمون محمد، قانون العقوبات ، القسم الخاص ، الجرائم المضرة بالمصلحة

العامة . ١٩٨٢ . ١٩٨١ . ص ١٠٠ .

(١٠) منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، آليات مكافحة الفساد والرشوة في الأجهزة الحكومية العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية. ٢٠١٠ : ص ٥٥.

ثالثاً : البحوث

- ١- ال شيخ، خالد بن عبد الرحمن بن حسن بن عمر ، الفساد الاداري انماطه واسبابه وسبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمي / دراسة تطبيقية على المدانين بممارسته والمعنين بمكافحته في المملكة العربية السعودية - اطروحة دكتوراه - ٢٠٠٧ : ص ٥٥ .
- ٢- الاسدي،د.عبد الرسول عبد الرضا ، نفاذ تدويل مكافحة الفساد في القوانين الداخلية ، العراق ، ٢٠٠٩-٢٠١٠ : ص ٧ .
- ٣- بحر، يوسف عطية الفساد الاداري الاسباب والمسببات المجلد ١٣ العدد ٢-غزة-مجلة جامعة الأزهر ، سلسلة العلوم الانسانية -٢٠١١ : ص ١٢
- ٤- الطائي ، حمزة حسن ، الفساد الإداري في الوظيفة العامة، رسالة ماجستير لدانمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة ٢٠١٠ : ص ٣٢ .
- ٥- عبود، علي سكر ،تحليل صور الفساد المالي والاداري /دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية-٢٠١٠ : ص ١٢٣ .

٦- عواد، علي نجيب دور الأجهزة الإعلامية في التصدي لجرائم الفساد والاحتيال -

الرياض (جامعة نايف للعلوم الأمنية) - ٢٠٠٦ : ص ٢١٦ .

٧- موسى ، حسين خلف (الباحث والمحلل السياسي)، الفساد الإداري في المجتمعات النامية

"الاسباب - المظاهر - العلاج " مصر نموذجا . الباحث في المركز الديمقراطي العربي -

٢٠١٤ : ص ٧ .

٨- يوسف ، سعيد وآخرون، دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد،

ورقة مقدمة للقاء العلمي الذي تنظمه المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية

والمحاسبية ، (القاهرة، الجهاز المركزي للمحاسبات)، ٢٠٠٦ : ص ٣ .

رابعاً : مصادر اجنبية :

1- Harriss-White, B. and G. White (1996) Editorial Introduction: Corruption, Liberalization and Democracy", in B. Harris-White and G. White eds. Liberalization

and the New Corruption .vo.27,no.2:1-5 .

2-Gould, D.J. (1991). "Administrative Corruption: Incidence, Causes, and Remedial

Strategies in A. Farazmand ed . Handbook of Comparative and Development Public Administration New York: Marcel Dekker, Inc., pp.467-480.

3- World Bank (1996a). Bangladesh: Government That Works: Reforming the Public Sector Washington, DC: The World Bank.

خامساً : الانترنت

١- أحمد مجد ، كيف يمكن محاربة الرشوة . آخر تحديث: ٢٣:٠٨ ، ١٢ أغسطس

<http://mawdoo3.com> ..٢٠١٤

٢- جاسم ، احمد عبد الخضر ، الفساد الإداري والمالي في العراق / مفهومه واسبابه

وصوره وعلاجه - بكالوريوس قانون منشور في موقع منتدى الدكتور شيماء عطا

الله/ موقع لكل القانونيين - ٢٠٠٩ .

٣- جواد ، فاطمة عبد ، الفساد الاداري والمالي واثاره السلبية على مؤسسات الدولة

العراقية وسبل معالجته ٢٠١٣ : ص ٤ .

٤- رشيد، بتول عبد العزيز، دور الصحافة في تدعيم تنفيذ آليات الاستراتيجية الوطنية

لمكافحة الفساد- مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات - العدد الثالث - ٢٠١١

: ص ٢٨ .

٥- مهدي ، ساهر عبد الكاظم ، الفساد الإداري أسبابه وأثاره وإهم أساليب المعالجة -

دائرة المفتش العام-س قسم التفتيش الإداري .منشور على

الموقع www.hrddiscussion.com .

٦- الفساد الإداري في العراق / بقلم عمر الجابري منشور في منتديات غرب الفرات .

منشور في الموقع www.3lforat.com .